ISSN: 2519 – 6138 (Print)
E-ISSN: 2663 – 8983(On Line)

TUJR
مجلة جامعة تكريت للحقوق
Tikrit University Journal for Rights

IRAQI Academic Scientific Journals
العراقية المجلات الاكاديمية العلمية

Tikrit University Journal for Rights
Journal Homepage : http://tujr.tu.edu.iq/index.php/t

كلية القانون
College of Law

The role of administrative decisions in dealing with biological risks and natural disasters

Assistant .Dr. Mirvat Qasim Aboud

College of Law, Al-Mustansiriya University, Baghdad, Iraq

mervat.qassem@uomustansiriyah.edu.iq

Article info.

Article history:

- Received 22 March 2026
- Accepted 5 April 2026
- Available online 1 June 2026

Keywords:

-Biological hazards
– Natural disasters
– Administrative decisions
– Planning
– Institutional coordination
– Prevention
– Response
– Recovery
– Iraq
– Crises

Abstract: the role of administrative decisions in addressing them. Findings indicate that such hazards represent multidimensional threats affecting health, economy, and environment, while administrative decisions serve as the primary tool to transform theoretical policies into practical actions. The study highlights that the effectiveness of administrative decisions depends on prior planning, rapid response, resource allocation, and institutional coordination. Moreover, these decisions must cover the stages of prevention, early response, and recovery/reconstruction., experiences show that lack of planning or weak coordination increases losses, whereas conscious management reduces the impact of crises and strengthens resilience .

© 2023 TUJR, College of Law, Tikrit University

دور القرارات الإدارية في مواجهة المخاطر البيولوجية والكوارث الطبيعية

م.د ميرفت قاسم عبود

كلية القانون, الجامعة المستنصرية ، بغداد، العراق

mervat.qassem@uomustansiriyah.edu.iq

معلومات البحث :

تواريخ البحث:

- الاستلام : ٢٢ / اذار/ ٢٠٢٦
- القبول : ٥ / نيسان/ ٢٠٢٦
- النشر المباشر: ١/حزيران /٢٠٢٦

الكلمات المفتاحية :

- المخاطر البيولوجية
- الكوارث الطبيعية
- القرارات الإدارية
- التخطيط
- التنسيق المؤسسي
- الوقاية
- الاستجابة
- التعافي
- العراق
- الأزمات

الخلاصة: يهدف هذا البحث إلى دراسة المخاطر البيولوجية والكوارث الطبيعية ودور القرارات الإدارية في مواجهتها، فقد تبين أن هذه المخاطر تمثل تهديدًا متعدد الأبعاد يؤثر على الصحة، الاقتصاد، والبيئة، وأن القرارات الإدارية تُعد الأداة الأساسية لتحويل السياسات النظرية إلى إجراءات عملية، كما أوضح البحث أن فعالية القرار الإداري تعتمد على التخطيط المسبق، سرعة الاستجابة، توزيع الموارد، والتنسيق المؤسسي، وأن هذه القرارات يجب أن تغطي مراحل الوقاية، الاستجابة المبكرة، والتعافي وإعادة البناء، أظهرت التجارب أن غياب التخطيط أو ضعف التنسيق يؤدي إلى مضاعفة الخسائر، بينما الإدارة الواعية تقلل من آثار الأزمات وتعزز القدرة على الصمود.

© ٢٠٢٣, كلية القانون، جامعة تكريت

المقدمة : أولاً: التعريف بموضوع البحث

تُعد المخاطر البيولوجية والكوارث الطبيعية من أبرز التحديات التي واجهت الإنسان عبر التاريخ، غير أن حدتها وتأثيرها قد تضاعفا في العصر الحديث بفعل عوامل متعددة، منها: التغيرات المناخية المتسارعة، التوسع العمراني غير المنضبط، العولمة التي سهّلت انتقال الأمراض عبر الحدود، إضافة إلى التداخل الكبير بين النشاط البشري والأنظمة البيئية. هذه العوامل جعلت من مواجهة المخاطر قضية معقدة تتطلب استجابة إدارية واعية وسريعة، إذ لم يعد التعامل مع الأزمات أمرًا ثانويًا، بل أصبح جزءًا أساسيًا من منظومة الإدارة الحديثة.

لقد أثبتت التجارب التاريخية أن المجتمعات التي تفتقر إلى إدارة رشيدة للأزمات تكون أكثر عرضة للخسائر الفادحة. فعلى سبيل المثال، الأوبئة التي اجتاحت العالم في فترات مختلفة، مثل الطاعون في العصور الوسطى أو الإنفلونزا الإسبانية في بدايات القرن العشرين، أظهرت أن غياب القرارات الإدارية السليمة يؤدي إلى انتشار المرض بشكل واسع ويضاعف من آثاره. وفي العصر الحديث، جاءت جائحة كوفيد-١٩ لتؤكد أن القرارات الإدارية غير المدروسة قد تؤدي إلى انهيار أنظمة صحية واقتصادية في

وقت قصير، بينما القرارات المبنية على التخطيط المسبق والتنسيق المؤسسي ساعدت بعض الدول على تقليل الخسائر والتعافي بشكل أسرع.

أهمية البحث

تنبع أهمية هذا البحث من كونه يتناول موضوعًا يمس حياة الإنسان بشكل مباشر، ويعالج إشكالية واقعية تتكرر باستمرار في مختلف الدول والمجتمعات. فالقرارات الإدارية ليست مجرد إجراءات تنظيمية، بل هي قرارات مصيرية قد تحدد نجاح أو فشل مواجهة المخاطر. ومن هنا، فإن دراسة العلاقة بين طبيعة المخاطر والقرارات الإدارية تمثل إضافة علمية وعملية، خاصة في ظل ما يشهده العالم من أزمات متكررة ومتنوعة.

مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث في أن العديد من المؤسسات والجهات الإدارية تعاني من قصور في آليات اتخاذ القرار عند مواجهة المخاطر، سواء بسبب ضعف التخطيط المسبق، أو غياب التنسيق المؤسسي، أو محدودية الموارد المتاحة، أو حتى بسبب البيروقراطية التي تعيق سرعة الاستجابة. هذا القصور يؤدي إلى تفاقم آثار المخاطر ويزيد من صعوبة التعافي منها، وهو ما يجعل البحث في هذا الموضوع ضرورة ملحة.

أهداف البحث

أما أهداف البحث فهي متعددة، أبرزها:

١- توضيح المفاهيم الأساسية للمخاطر البيولوجية والكوارث الطبيعية، وبيان أنواعها وتأثيراتها.

٢- دراسة طبيعة القرارات الإدارية وأنواعها وخصائصها، مع التركيز على العوامل المؤثرة فيها.

٣- تحليل آليات اتخاذ القرار الإداري في ظروف المخاطر، بما يشمل التخطيط وإدارة الأزمات والتنسيق المؤسسي.

٤- إبراز تأثير القرارات الإدارية في الحد من آثار المخاطر وتعزيز التعافي وإعادة البناء.

٥- تقديم توصيات عملية لتحسين فعالية القرارات الإدارية في مواجهة الأزمات المستقبلية.

منهجية البحث

يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال دراسة الأدبيات العلمية والتقارير الرسمية وتحليل تجارب واقعية مثل جائحة كوفيد-١٩ والكوارث الطبيعية الكبرى، يركز البحث على المؤسسات الإدارية الحكومية والهيئات المسؤولة عن إدارة الأزمات، مع الاقتصار على المخاطر البيولوجية (الأوبئة والأمراض المعدية) والكوارث الطبيعية (الزلازل، الفيضانات، الأعاصير).

هيكلية البحث

المبحث الأول : الإطار المفاهيمي للمخاطر والقرارات الإدارية

المطلب الأول: المخاطر البيولوجية والكوارث الطبيعية

الفرع الأول: مفهوم المخاطر البيولوجية وأنواعها

الفرع الثاني: مفهوم الكوارث الطبيعية وأنواعها

المطلب الثاني: القرارات الإدارية وطبيعتها

الفرع الأول: تعريف القرار الإداري وأنواعه

الفرع الثاني: خصائص القرار الإداري وعوامله المؤثرة

المبحث الثاني : دور القرارات الإدارية في مواجهة المخاطر

المطلب الأول: آليات اتخاذ القرار الإداري في ظروف المخاطر

الفرع الأول: التخطيط وإدارة الأزمات

الفرع الثاني: التنسيق المؤسسي وتوزيع المسؤوليات

المطلب الثاني: تأثير القرارات الإدارية في الحد من آثار المخاطر

الفرع الأول: الإجراءات الوقائية والاستجابة المبكرة

الفرع الثاني: إدارة التعافي وإعادة البناء

الخاتمة

المبحث الأول

الإطار المفاهيمي للمخاطر والقرارات الإدارية

يُعد الإطار المفاهيمي الركيزة الأساسية لأي دراسة علمية، إذ يضع الأسس النظرية التي تُبنى عليها التحليلات اللاحقة، وفي موضوعنا هذا، فإن فهم طبيعة المخاطر البيولوجية والكوارث الطبيعية، إلى جانب استيعاب ماهية القرارات الإدارية وخصائصها، يُمثل خطوة أولى لا غنى عنها قبل الانتقال إلى دراسة الدور العملي لهذه القرارات في مواجهة الأزمات. فالمخاطر، سواء كانت بيولوجية أو طبيعية، تتسم بالتعقيد والتنوع، وتفرض على المؤسسات الإدارية تحديات غير مسبوقة تتطلب استجابات مدروسة وقرارات رشيدة.

إن المخاطر البيولوجية، مثل الأوبئة والأمراض المعدية، تختلف في طبيعتها عن الكوارث الطبيعية كالزلازل والفيضانات، لكنها تشترك معها في كونها أحداثًا مفاجئة تهدد حياة الإنسان واستقرار المجتمعات. ومن هنا، فإن تحديد المفاهيم والأنواع المرتبطة بهذه المخاطر يساعد على بناء تصور شامل

لطبيعتها وآثارها. وفي المقابل، فإن القرارات الإدارية تمثل الأداة التي من خلالها يمكن للمؤسسات مواجهة هذه التحديات، إذ تُترجم السياسات والخطط إلى إجراءات عملية على أرض الواقع [١].

ويهدف هذا المبحث إلى تقديم إطار نظري متكامل يوضح المفاهيم الأساسية للمخاطر البيولوجية والكوارث الطبيعية وأنواعها، وطبيعة القرارات الإدارية، تعريفها، أنواعها، وخصائصها، والعوامل المؤثرة في اتخاذ القرار الإداري في ظل بيئة مليئة بالتحديات والمخاطر. واستنادا لما تقدم سنقسم مبحثنا الى مطلبين نتناول بالمطلب الاول المخاطر البيولوجية والكوارث الطبيعية، اما المطلب الثاني فستناول من خلاله القرارات الإدارية وطبيعتها، كما يلي- :

المطلب الأول

المخاطر البيولوجية والكوارث الطبيعية

تُعد دراسة المخاطر البيولوجية والكوارث الطبيعية خطوة أساسية لفهم طبيعة التحديات التي تواجه المجتمعات والدول، إذ إن هذه المخاطر تمثل تهديدًا مباشرًا لحياة الإنسان واستقرار المجتمعات واقتصاداتها. وعلى الرغم من اختلاف مصدرها، فإنها تشترك في كونها أحداثًا مفاجئة وغير متوقعة، تتطلب استجابة سريعة وقرارات إدارية رشيدة للحد من آثارها. فالمخاطر البيولوجية، مثل الأوبئة والأمراض المعدية، غالبًا ما تنتشر بسرعة وتؤثر على الصحة العامة بشكل واسع، بينما الكوارث الطبيعية كالزلازل والفيضانات والأعاصير تُحدث دمارًا ماديًا وبشريًا كبيرًا في وقت قصير.

إن التمييز بين هذين النوعين من المخاطر يساعد على بناء تصور شامل لطبيعتها، حيث تختلف في أسبابها وآليات حدوثها، لكنها تتقاطع في نتائجها المتمثلة في تهديد الأمن البشري وتعطيل الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية[٢]. ومن هنا تأتي أهمية هذا المطلب، إذ يسعى إلى توضيح المفاهيم الأساسية المرتبطة بالمخاطر البيولوجية والكوارث الطبيعية، وبيان أنواعها المختلفة، بما يمكّن الباحث من فهم أعمق لطبيعتها قبل الانتقال إلى دراسة كيفية مواجهتها عبر القرارات الإدارية، وانطلاقًا من هذا التوضيح العام، سنقسم هذا المطلب الى فرعين نتناول في الفرع الاول مفهوم المخاطر البيولوجية وأنواعها، اما الفرع الثاني فنتناول من خلاله مفهوم الكوارث الطبيعية وأنواعها، لإبراز أوجه التشابه والاختلاف بينهما. كما يلي :-

الفرع الأول

مفهوم المخاطر البيولوجية وأنواعها

المخاطر البيولوجية هي التهديدات الناتجة عن الكائنات الحية أو منتجاتها، والتي قد تؤثر سلبًا على صحة الإنسان، أو الحيوان، أو النباتات، أو البيئة بشكل عام، وتُعرفها منظمة الصحة العالمية (WHO) في قانون الإجراءات الصحية الدولية (٢٠٠٥، معدل ٢٠١٦) بأنها "أي حدث غير عادي أو متعمد يشكل خطراً كبيراً على الصحة العامة عابر للحدود الدولية، ويستدعي استجابة دولية متعاونة"، وهو ما يبرز الطبيعة العابرة للحدود لهذه المخاطر ويؤكد أهمية التنسيق الدولي والاستجابة السريعة بين الدول لمنع

---

[١] محمد صبري محسوب، محمد إبراهيم أرباب، الأخطار والكوارث الطبيعية: الحدث والمواجهة، دار الفكر العربي، القاهرة, ٢٠١٨، ص ٢٥.

[٢] عبد الله بن محمد الفهد، إدارة الكوارث والأزمات: مدخل نظري وتطبيقي، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، ٢٠١٥، ص٦٧.

انتشارها. بينما يعرفها إطار الأمم المتحدة لتخفيف مخاطر الكوارث (UNDRR، ٢٠١٦) كمخاطر تتسم بدرجة عالية من اللايقين، الانتشار السريع، والتأثير المتعدد الأبعاد، ما يوضح أن المخاطر البيولوجية تؤثر على الصحة، الاقتصاد، البيئة، والبنى الاجتماعية، وبالتالي تحتاج خطط إدارة دقيقة ومنسقة، وتُعد المخاطر البيولوجية من أبرز القضايا التي تواجهها المجتمعات الحديثة نتيجة العولمة، السفر الدولي، والتغيرات المناخية، التي ساهمت في زيادة احتمالية انتشار الأمراض المعدية وانتقالها عبر الحدود[١]. كما أن الأنشطة البشرية مثل التوسع العمراني، زيادة كثافة السكان، والتلوث البيئي المستمر، ساهمت في خلق بيئة مناسبة لانتقال الأمراض. في السياق العراقي، تتفاقم هذه المخاطر بسبب تلوث المياه، النزوح الداخلي الذي وصل إلى حوالي ٤ ملايين شخص بعد ٢٠٠٣، والضعف اللوجستي في توفير الرعاية الصحية الأساسية، ما يجعل دراسة أنواع المخاطر البيولوجية خطوة حاسمة لوضع استراتيجيات وقائية وإجراءات استجابة عاجلة تتوافق مع قانون الصحة العامة رقم ١٩٨١/٨٩ وتساهم في حماية المجتمع والاقتصاد[٢].وسنبين ذلك اكثر من خلال عدة انواع وكما يلي:

أولا: أنواع المخاطر البيولوجية

١_ المخاطر الجرثومية والبكتيرية (CDC فئة B)

تشمل هذه المخاطر الأمراض الناتجة عن البكتيريا الممرضة، مثل التيفوئيد والكوليرا والسل، التي تنتقل غالبًا عبر المياه أو الغذاء الملوث. وتتميز هذه الأمراض بقدرتها على التسبب في أوبئة محلية أو واسعة النطاق إذا لم تُتخذ إجراءات وقائية سريعة. في العراق، سجلت محافظة كركوك نحو ٤ آلاف حالة كوليرا في عام ٢٠٢٢، كما انتشرت حالات السالمونيلا بعد ٢٠٠٣ بسبب النزوح الداخلي وضعف خدمات المياه والصرف الصحي. هذه الفئة تتطلب مراقبة دقيقة، وتشديد الرقابة على المياه والغذاء، وتنفيذ برامج تطعيم جماعية للحد من انتشار العدوى[٣].

٢_ المخاطر الفيروسية (CDC فئة A)

تشمل الأمراض التي تسببها الفيروسات القادرة على الانتشار بسرعة بين البشر أو الحيوانات، مثل الإنفلونزا، إيبولا، وكوفيد-١٩، وتتميز هذه المخاطر بالقدرة العالية على الانتقال السريع والتحور الجيني، ما يزيد من صعوبة السيطرة عليها. في العراق، سجل نحو ٢,٥ مليون إصابة بكوفيد-١٩، وأدت القرارات الحكومية مثل الإغلاق الجزئي والكلي بين ٢٠٢٠ و٢٠٢٢ إلى الحد من تفشي الفيروس بشكل نسبي، مع الحاجة إلى تنظيم حملات التطعيم لتغطية أكبر عدد ممكن من السكان[٤].

٣_ المخاطر الطفيلية والفطرية (CDC فئة C)

تشمل الأمراض الناتجة عن الطفيليات والفطريات مثل الملاريا، الأميبا، والفطريات الجلدية والنباتية. هذه المخاطر غالبًا ما تنتشر في المناطق الريفية أو التي تعاني من ضعف شبكات الصرف والمياه، وقد تؤثر على الإنتاج الزراعي والحيواني. في العراق، ارتفعت حالات كيستوديدية بنسبة ٣٠٪ في البصرة

---

[١]وزارة البيئة العراقية، *التقرير الوطني الرابع لاتفاقية التنوع البيولوجي*، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، بغداد، ٢٠١٠، ص ٥٢.

[٢]مركز بحوث البيئة – جامعة الموصل، التنوع البايولوجي في العراق، الموصل، ٢٠١٨، ص ٣٤.

[٣]وزارة الصحة العراقية، تقرير تفشي الكوليرا في العراق لعام ٢٠٢٢، بغداد، ٢٠٢٢، ص ١٤.

[٤]وزارة الصحة العراقية، التقرير الوبائي لجائحة كوفيد-١٩ في العراق (٢٠٢٠–٢٠٢٢) ، بغداد، ٢٠٢٣، ص ٣٣.

عام ٢٠٢٣ نتيجة الجفاف، بينما تسجل الملاريا نحو ألفي حالة سنويًا، مما يعكس استمرار تأثير هذه الأمراض على الصحة العامة والأمن الغذائي[١].

٤_ المخاطر الناتجة عن التلوث البيولوجي

تشمل هذه المخاطر التلوث بالمخلفات العضوية، النفايات الطبية، والمياه الملوثة، والتي تشكل مصادر رئيسية لتفشي الأمراض المعدية. في العراق، واجهت نينوى تفشي مرض الدوسنتاريا في ٢٠٢٢ بسبب المياه الملوثة، كما بلغ حجم نفايات كوفيد-١٩ نحو ١,٥ مليون طن، ما يعكس حجم التحديات المتعلقة بالتخلص الآمن من المخلفات البيولوجية[٢].

٥_ التهديدات المتعمدة (الإرهاب البيولوجي)

تشمل استخدام الكائنات الحية كسلاح بيولوجي، مثل الجمرة الخبيثة أو الريسين، وقد ظهرت شكوك حول برامج ما قبل ١٩٩١ في العراق استهدفت تلوث المياه عمدًا في النزاعات. هذا النوع من المخاطر يضيف بعدًا أمنيًا واستراتيجيًا إلى التهديدات البيولوجية، ويتطلب تدخل السلطات الأمنية إلى جانب الصحة العامة لضمان الحماية ومنع أي استخدام متعمد[٣].

ثانياً: خصائص المخاطر البيولوجية البارزة

وتتميز المخاطر البيولوجية بعدد من الخصائص البارزة التي تجعلها أكثر خطورة وتعقيدًا، ويمكن تلخيص أهم هذه الخصائص فيما يلي[٤]:

١_ **الانتشار السريع والعابر للحدود:** الأمراض البيولوجية المعدية يمكن أن تنتقل بسرعة كبيرة بين المدن والدول نتيجة السفر والتنقل الدولي، كما ظهر مع كوليرا ٢٠١٥ في العراق التي انتقلت من البصرة إلى بغداد خلال أسابيع قليلة.

٢_ **صعوبة التنبؤ والسيطرة**: التحورات الجينية للكائنات الحية الممرضة تزيد من صعوبة السيطرة عليها، كما حدث مع متحورات كوفيد-١٩ في العراق التي تطلبت عدة جولات من التطعيم لمواجهة انتشارها.

٣_ **تأثيرات متعددة الأبعاد:** المخاطر البيولوجية لها آثار صحية، اقتصادية، واجتماعية واسعة، فقد تكبد العراق خسائر اقتصادية تصل إلى ١٠ مليارات دولار خلال جائحة كوفيد-١٩، إضافة إلى الضغط على النظام الصحي.

---

[١]عبد الرزاق عبد الله، "الأمراض الطفيلية في جنوب العراق: دراسة ميدانية"، مجلة البصرة للعلوم الطبية، ٢٠٢٣، ص ٤٥.

[٢]دائرة الصحة العامة – وزارة الصحة العراقية، تقرير الأمراض المنقولة بالمياه في محافظة نينوى، بغداد، ٢٠٢٢، ص ٢٧.

[٣]علي حسين، "الأسلحة البيولوجية في العراق: مراجعة تاريخية"، مجلة العلوم الأمنية العراقية، جامعة النهرين، ٢٠١٩، ص٥٥.

[٤]وزارة البيئة العراقية، التقرير الوطني الخامس للتنوع البيولوجي في العراق بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، بغداد، ٢٠١٤، ص ٥٢.

٤_ الإمكانية المتعمدة: بعض الكائنات الحية قد تُستخدم في الإرهاب البيولوجي، وهو ما تحظره اتفاقية الأسلحة البيولوجية ١٩٧٢، ما يجعل هذه المخاطر ذات بعد أمني واستراتيجي بجانب التأثير الصحي والاجتماعي.

تصنيف المخاطر البيولوجية حسب مراكز السيطرة على الأمراض (CDC):

الفئة	الخصائص	أنواع عالمية	أنواع عراقية	مستوى الخطر
A	سهلة الانتشار، تسبب معدلات وفيات عالية، تتطلب استجابة عاجلة	الجمرة الخبيثة، الجدري، الطاعون	كوفيد-١٩: حوالي ٢,٥ مليون إصابة، إجراءات الإغلاق الجزئي والكلي ٢٠٢٠-٢٠٢٢	أعلى
B	انتشار متوسط، تتطلب إدارة معقدة، قد تسبب تعطيل واسع دون وفيات كبيرة	السالمونيلا، مسببات التسمم الغذائي مثل(E. coli)	كوليرا ٢٠٢٢: حوالي ٤ آلاف حالة في كركوك، سالمونيلا بعد ٢٠٠٣ بسبب النزوح الداخلي	متوسط
C	عوامل ناشئة أو معدلة وراثيًا، قد تُستخدم مستقبلًا بسبب الطفرات أو الهندسة الجينية	فيروسات معدلة مثل Nipah أو Hantavirus	كيستوديدية ٢٠٢٣: زيادة +٣٠٪ في البصرة بسبب الجفاف، الملاريا: نحو ٢ ألف حالة سنويًا	ناشئ

الجدول أعلاه يوضح تصنيف المخاطر البيولوجية وفق CDC مع أمثلة عالمية وعراقية لكل فئة. ويوضح الشرح التالي كيف يمكن استخدام هذا التصنيف في اتخاذ القرارات الإدارية وتحديد أولويات الاستجابة للأمراض البيولوجية

ثالثاً: أهمية تصنيف CDC في القرارات الإدارية

يساعد تصنيف CDC السلطات الصحية وصناع القرار على تحديد أولويات الاستجابة لكل نوع من المخاطر البيولوجية من خلال عدة محاور رئيسية[١]:

أ_ تحديد مستوى الخطر: يمكن للسلطات معرفة مدى سرعة انتشار كل مرض ودرجة الضرر الصحي والاجتماعي والاقتصادي المحتمل، مما يسهّل اتخاذ قرارات سريعة ومدروسة.

ب_ توزيع الموارد: يتيح التصنيف التركيز على الفئات عالية الخطورة مثل الفئة A، لتخصيص فرق الطوارئ، حملات التطعيم، والمستلزمات الطبية بشكل فعال ومنظم.

---

[١] وزارة الصحة والبيئة العراقية، دليل الاستجابة الوطنية للطوارئ الصحية والأوبئة، مصدر سابق، بغداد، ٢٠١٩، ص ٦٤.

ت_ وضع خطط الطوارئ: يساعد على تطوير استراتيجيات استجابة عاجلة لكل فئة من الأمراض، بما في ذلك الرقابة الصحية، إجراءات الحجر الصحي، والإغلاق الجزئي أو الكامل عند الحاجة للحد من انتشار العدوى.

ث_التدريب والتوعية: يسهّل إعداد فرق استجابة سريعة (SAREX) وتدريب العاملين الصحيين على الإجراءات الوقائية والتعامل مع الأوبئة بشكل منظم وفعّال.

ج_ تطبيق مفهوم One Health: يدعم ربط صحة الإنسان بالحيوان والبيئة لضمان رصد المخاطر البيولوجية والسيطرة عليها بطريقة شاملة ومتكاملة.

ح_ التوافق مع القانون العراقي: كما نص عليه قانون الصحة العامة العراقي رقم ١٩٨١/٨٩، يجب أن تشمل خطط الاستجابة الوطنية تدابير فعّالة للحد من انتشار الأمراض البيولوجية وحماية المجتمع بكافة أبعاده الصحية والاجتماعية والاقتصادية.

في الختام، تبين لنا أن المخاطر البيولوجية تشكل تهديدًا حقيقيًا ومتعدد الأبعاد على صحة الإنسان والمجتمع، وأن فهم أنواعها وخصائصها أمر أساسي لوضع استراتيجيات وقائية فعّالة. كما يبرز تصنيف CDC أهميتها في مساعدة السلطات الصحية وصناع القرار على تحديد الأولويات وتوزيع الموارد ووضع خطط الاستجابة السريعة للأمراض البيولوجية. بالتالي، فإن المعرفة الدقيقة بهذه المخاطر تعد قاعدة أساسية لدعم القرارات الإدارية وحماية المجتمع من الأوبئة والتهديدات البيولوجية.

الفرع الثاني

مفهوم الكوارث الطبيعية وأنواعها

أولا: مفهوم الكوارث الطبيعية

الكوارث الطبيعية هي أحداث بيئية مفاجئة أو متوقعة تحدث نتيجة عوامل طبيعية خارجة عن سيطرة الإنسان، وتسبب أضرارًا جسيمة على حياة الأفراد والممتلكات والبنية التحتية والاقتصاد الوطني. وتعرف الكوارث الطبيعية في تقرير الأمم المتحدة لتخفيف مخاطر الكوارث (UNDRR, ٢٠١٦) بأنها "ظواهر طبيعية مفاجئة أو متكررة تسبب خسائر بشرية ومادية كبيرة وتؤثر على قدرة المجتمع على الصمود والاستمرار"، وهو ما يبرز الحاجة إلى تخطيط مسبق ووضع آليات للتخفيف من الأضرار وإدارة المخاطر. تعد الكوارث الطبيعية من أبرز التحديات التي تواجه المجتمعات الحديثة، مع تزايد حدة الظواهر الطبيعية نتيجة التغيرات المناخية العالمية، التدهور البيئي، وزيادة الكثافة السكانية في المناطق المعرضة للخطر. كما أن سوء التخطيط العمراني وضعف البنية التحتية يزيد من هشاشة المجتمع أمام الكوارث، ويجعل الأضرار أكبر[١]. وفي السياق العراقي، تتنوع الكوارث الطبيعية بين الفيضانات، الجفاف، العواصف الترابية، والزلازل، ما يجعل دراسة أنواعها وفهم خصائصها خطوة أساسية لوضع استراتيجيات وقائية فعالة وإدارة الأزمات بطريقة علمية وممنهجة لذلك، يمكننا الآن الاطلاع على أبرز أنواع الكوارث الطبيعية، مع التركيز على خصائص كل نوع وأمثلة حدوثها في العراق، لفهم كيفية التعامل معها بشكل علمي ومنهجي.

---

[١] مكتب الأمم المتحدة لتخفيف مخاطر الكوارث (UNDRR)، تقرير الحد من مخاطر الكوارث، جنيف، ٢٠١٦، ص ١٢.

ثانياً: أنواع الكوارث الطبيعية

وتنقسم الكوارث الطبيعية إلى عدة أنواع رئيسية، يمكن توضيح أبرزها على النحو الآتي:

١_ الكوارث الهيدرولوجية

الكوارث الهيدرولوجية هي الأحداث الطبيعية الناتجة عن حركة المياه، وتشمل الفيضانات، السيول، والانهيارات الطينية، وتنتج عن هطول أمطار غزيرة، ذوبان الثلوج، أو ضعف نظم التصريف المائي.وتشمل الفيضانات، السيول، والانهيارات الطينية. وتتميز هذه الكوارث بسرعة حدوثها، وإمكانية تسببها في خسائر بشرية ومادية واسعة، مثل تدمير المنازل، الطرق، الجسور، وتعطيل شبكات المياه والكهرباء والخدمات الصحية. كما تؤدي الفيضانات إلى انتشار الأمراض المعدية المرتبطة بالمياه، مثل الكوليرا والدوسنتاريا، مما يزيد من الضغط على البنية الصحي في العراق، شهدت محافظات مثل البصرة وذي قار فيضانات متكررة خلال السنوات الأخيرة بسبب الأمطار الغزيرة، مما أدى إلى نزوح السكان مؤقتًا، خسائر في الممتلكات، وتأثيرات سلبية على الزراعة والاقتصاد المحلي. هذه الأحداث تظهر الحاجة إلى تطوير شبكات صرف قوية، إنشاء السدود والحواجز المائية، وتطبيق أنظمة إنذار مبكر، إلى جانب وضع خطط إخلاء مسبقة لضمان استجابة سريعة وفعالة عند حدوث الفيضانات[١].

٢_ الكوارث الجيولوجية

الكوارث الجيولوجية هي الأحداث الطبيعية الناتجة عن حركة الأرض وتغيراتها، مثل الزلازل، الانهيارات الأرضية، والبراكين في المناطق النشطة بركانيًا، وضعف التربة، هذه الكوارث قد تتسبب في دمار واسع للمباني والبنية التحتية، فقدان الأرواح، واضطراب حياة السكان، كما يمكن أن تؤدي إلى انهيار شبكات الكهرباء والطرق والمرافق الأساسية، وزيادة خطر الإصابات والحوادث الثانوية، وعلى الرغم من قلة النشاط البركاني في العراق، إلا أن الزلازل والانهيارات الأرضية تمثل خطرًا على المناطق الجبلية مثل كردستان، خاصة عند وجود تجمعات سكانية كثيفة. لذلك، يعد إعداد خرائط المخاطر، تعزيز أنظمة البناء المقاوم للزلازل، توفير التدريب المستمر لفرق الإنقاذ الطارئة، ووضع خطط طوارئ شاملة، من الإجراءات الضرورية لتقليل الأضرار وحماية السكان[٢]، وإن الوقاية من المخاطر الطبيعية تقوم على ثلاث ركائز أساسية: المعلومات الوقائية، والتخطيط التنظيمي من خلال خطط الوقاية من المخاطر (PPR) التي تحدد المناطق المعرضة للخطر وتضع قواعد البناء المناسبة، وأخيراً المراقبة والإنذار. وقد أنشأ المشرع الفرنسي آليات متكاملة تجمع بين خرائط المخاطر الملزمة وقواعد البناء المقاومة للزلازل[٣]

٣_ الكوارث المناخية

الكوارث المناخية هي الظواهر الجوية المتطرفة الناتجة عن تغيرات الطقس والمناخ، مثل العواصف الترابية، موجات الحر، العواصف الرعدية، والصقيع الشديد. وايضاً هي ناتجة عن تقلبات الطقس القصيرة أو التغيرات المناخية على المدى الطويل. تؤثر هذه الكوارث على صحة الإنسان بشكل مباشر

---

[١]وميض سرحان ذياب عبد الواحد، موجات الأوبئة والقحط والكوارث الطبيعية في العراق ١٨٣٠–١٩١٧، رسالة ماجستير، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، بغداد، ٢٠١٠، ص ٤٥.

[٢]عبد الأمير حميد حسن، الفيضانات في العراق: الأسباب والآثار وسبل المعالجة، رسالة ماجستير، كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد، ٢٠١٧، ص ٨٨.

[٣]. Traité de droit des risques naturels, Cans Chantal, Le Moniteur, 2014, ص. ٣٢٠-٣٥٦)

من خلال زيادة الأمراض التنفسية والحرارية، واضطرابات القلب والشرايين، كما تؤثر على الإنتاج الزراعي والمحاصيل الحيوانية، وتزيد من الهشاشة الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع. في العراق، تتكرر العواصف الترابية وارتفاع درجات الحرارة في الصيف بشكل متزايد، مما يسبب تعطيل الحياة اليومية، ضعف الرؤية على الطرق، وزيادة حالات الحساسية وأمراض الجهاز التنفسي. لمواجهة هذه المخاطر، تعتبر أنظمة الإنذار المبكر، حملات التوعية الصحية، توفير المياه والغذاء للمناطق المتأثرة، وإدخال إجراءات وقائية للزراعة والمواشي، من الاستراتيجيات الضرورية[١].

٤_الكوارث البيئية

الكوارث البيئية هي الأحداث الناتجة عن تدهور البيئة الطبيعية، وتشمل التصحر، تدهور التربة، تلوث المياه، ونقص الموارد الطبيعية الناتجة عن التغيرات المناخية أو الأنشطة البشرية مثل إزالة الغابات والتوسع العمراني غير المخطط. هذه الكوارث تؤثر بشكل غير مباشر على المجتمعات، حيث تزيد من هشاشتها وتحد من قدرتها على الصمود أمام الكوارث الأخرى، كما تؤثر على الأمن الغذائي والمائي، وقد تؤدي إلى النزاعات على الموارد المحدودة. في العراق، تواجه المناطق الزراعية والجافة تحديات كبيرة بسبب التصحر وتلوث المياه، بالإضافة إلى التغيرات المناخية المستمرة، ما يجعل التخطيط البيئي وإدارة الموارد الطبيعية أمرًا حيويًا للحفاظ على استدامة البيئة، حماية الزراعة، وضمان قدرة المجتمعات على التكيف مع الظروف المستقبلية. من هنا، تصبح الوقاية البيئية جزءًا لا يتجزأ من استراتيجيات إدارة الكوارث، إلى جانب التدريب والتوعية المجتمعية لتقليل المخاطر[٢].

المطلب الثاني

القرارات الإدارية وطبيعتها

تلعب القرارات الإدارية دورًا محوريًا في تنظيم المؤسسات وضمان تحقيق أهدافها، خصوصًا عند مواجهة المخاطر والكوارث البيولوجية والطبيعية. فالقرار الإداري هو أداة استراتيجية تتحكم في توجيه الموارد البشرية والمادية، ووضع السياسات والإجراءات الضرورية لضمان استمرارية العمل أثناء الظروف العادية أو الطارئة. كما تعكس القرارات قدرة الإدارة على التخطيط الاستراتيجي والتكيف مع التغيرات المفاجئة، وتحديد سرعة وكفاءة الاستجابة للأزمات، بما يقلل من الخسائر الاقتصادية والاجتماعية، ويعزز صمود المؤسسة والمجتمع على حد سواء.

تتميز القرارات الإدارية بارتباطها المباشر بتحقيق أهداف المؤسسة العامة أو الخاصة، وتكون أساسًا لتطبيق الاستراتيجيات الوقائية وإدارة الأزمات. وفي سياق المخاطر البيولوجية والكوارث الطبيعية، تُعتبر القرارات الإدارية الوسيلة الفعلية لترجمة الخطط والسياسات إلى إجراءات عملية قابلة للتنفيذ، مما يجعل فهم طبيعة القرارات وأنواعها وخصائصها أمرًا ضروريًا لصانعي القرار[٣].واستنادا لذلك ينقسم هذا المطلب الى فرعين نتناول في الفرع الاول تعريف القرار الاداري وأنواعه , اما الفرع الثاني فسنتناول من خلاله خصائص القرار الإداري وعوامله المؤثرة , كما يلي :-

---

[١]عبد الرزاق عبد الجليل العيسى، التصحر وتدهور الأراضي في العراق: الأسباب والآثار والمعالجات، كلية العلوم، جامعة بغداد، ٢٠١٥، ص ٦٤.

[٢]وميض سرحان ذياب عبد الواحد، مصدر سابق، ص ٤٨.

[٣]هند إبراهيم، الإجراءات والشكل في القرارات الإدارية طبقاً للقانون العراقي، بغداد، ٢٠٢٠، ص٤١.

الفرع الأول

تعريف القرار الإداري وأنواعه

أولا: تعريف القرار الإداري

وتقوم الإدارة العامة بأعمال مختلفة في سبيل أداء وظيفتها والقيام بنشاطها. وتنقسم أعمالها إلى نوعين: الأول أعمال مادية، وهي مجريات العمل اليومي للإدارة من دون أن تقصد منها أي تغيير في المراكز القانونية للأفراد أي أنها تختص بالعمل المادي كالأدوات والأعمال التي تحتاج لجهد معين من بناء جسور وشق الطرق والأنهر. والثانية هي الأعمال القانونية وهي أعمال تجري يوميا أيضا في ممارسة عمل إداري، وتقصد الإدارة منها إحداث تغيير في المراكز القانونية (تعديل أو إلغاء أو إحداث) وهذه الإعمال القانونية تكون على شكلين: إما بصورة القرارات الإدارية أو بصورة العقود الإدارية، والقرار الإداري يمثل إفصاح الإدارة عن إرادتها الملزمة بما لها من سلطة بمقتضى القوانين واللوائح وذلك بقصد إحداث مركز قانوني معين متى كان ممكناً وجائزاً وكان الباعث عليه ابتغاء مصلحة عامة، كما يعرف الفقه العراقي القرار الإداري بأنه عمل قانوني صادر بالإرادة المنفردة والملزمة لإحدى الجهات الإدارية في الدولة لأحداث تغيير في الأوضاع القانونية القائمة أما بإنشاء مركز قانوني جديد (عام أو فردي) أو تعديلا لمركز قانوني قائم أو إلغاء له[١].

ثانياً: أنواع القرارات الإدارية

إن العمل الإداري القانوني في القرار الإداري يوصف بأنه أحادي الجانب فهو يصدر طبقاً لإرادة الإدارة ويفرض على الغير من دون رضاه، أي انه أحادي الجانب بهذه الصفة. وهذه الإرادة قد يعبر عنها شخص واحد موظف (مثل وزير أو مدير) بأن يصدر أمرا وزاريا أو أمرا إداريا من مدير أو أي موظف مختص ، وقد يكون من عدة أشخاص بأن يقوموا بإصدار قرار إداري معبرين عن إرادتهم مثل مجلس أو هيئة. وتتعدد أنواع القرارات الإدارية بحسب طبيعتها ووظيفتها، ويمكن بيان أهمها على النحو الآتي[٢]:

١ _ القرارات هو عمل قانوني

القرار الإداري إفصاح جهة الإدارة عن إرادتها الملزمة، وهذا يأتي بالعمل القانوني الصادر من جهة الإدارة الممثلة للسلطة العامة بقصد ترتيب آثار قانونية معينة، ومن جهة ثانية فهو عمل قانوني نهائي لذلك فالعمل القانوني غير النهائي الصادر عن الإدارة لا يعد قراراً إداريا، ويقصد بالعمل القانوني: ذلك العمل الذي تأتيه الإدارة بقصد ترتيب آثار قانونية عليه كإنشاء حق أو ترتيب التزام، وتتجسد في الإعمال التي تصدرها الإدارة بصفتها سلطة إدارية عامة تتمتع بحقوق وامتيازات معينة وهذه هي الإعمال القانونية التي تطبق عليها قواعد القانون العام ، وتدخل المنازعات الناشئة بسببها في اختصاص القضاء الإداري. وتتشعب الإعمال القانونية للإدارة الصادرة عنها بصفتها سلطة عامة ، إلى إعمال

---

[١]عبد الفتاح حسن، القانون الإداري: دراسة مقارنة في التنظيم والوظيفة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ٢٠١٨، ص١١٢.

[٢]سامي جمال الدين، مبادئ القانون الإداري، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٩، ص ٧٥.

تباشرها من جانبها فقط كما هو الحال بالنسبة للقرارات الإدارية ، وإعمال أخرى تشترك أرادة أخرى مع إرادة الإدارة في إصدارها وهي الأعمال القانونية المتمثلة في العقود الإدارية.[١]

٢_ القرارات الاستراتيجية

القرارات الاستراتيجية هي القرارات طويلة المدى التي تحدد سياسات المؤسسة وتوجهاتها المستقبلية. تشمل خطط تطوير البنية التحتية، برامج الوقاية من المخاطر البيولوجية، أو مشاريع مواجهة الكوارث الطبيعية. هذه القرارات تؤثر على قدرة المؤسسة على الصمود أمام الأزمات المستقبلية، حيث تتيح وضع استراتيجيات وقائية شاملة، تحليل المخاطر المحتملة، وتخصيص الموارد بشكل مستدام. على سبيل المثال، اتخاذ قرار استثمار في أنظمة مراقبة الفيضانات أو برامج التطعيم الجماعي يساعد على تقليل الأضرار البشرية والمادية عند وقوع الكوارث[٢].

٣_ الطارئة أو الخاصة بالأزمات

القرارات الطارئة تُتخذ لمواجهة مواقف مفاجئة وغير متوقعة، مثل انتشار وباء مفاجئ، فيضان شديد، أو زلزال. تتطلب هذه القرارات سرعة التنفيذ، دقة المعلومات، وقدرة عالية على التنسيق بين الجهات المختلفة لضمان حماية الأرواح والممتلكات. كما تتطلب القدرة على إعادة ترتيب الأولويات بشكل سريع والتكيف مع الظروف المتغيرة. على سبيل المثال، إصدار قرار بإغلاق المدارس أو فرض حظر التجول أثناء تفشي وباء، أو تنظيم فرق الإنقاذ والإخلاء عند حدوث فيضان، يعتبر من القرارات الطارئة التي تقلل الخسائر وتعزز قدرة المجتمع على الصمود.

الفرع الثاني

خصائص القرار الإداري وعوامله المؤثرة

القرارات الإدارية ليست مجرد أوامر تصدرها السلطة، بل هي أدوات محورية لضمان سير المؤسسة وتحقيق أهدافها، خصوصًا عند مواجهة المخاطر والكوارث البيولوجية والطبيعية. فهم خصائص القرار وعوامله المؤثرة يساعد على توجيه الموارد بشكل علمي، تحسين استجابة المؤسسات للأزمات، وضمان الحد من الأضرار المحتملة. ومن أبرز الخصائص التي تميز القرار الإداري والتي تؤثر في فعاليته يمكن ذكر ما يلي[٣]:

١_ الطابع الرسمي

---

[١]. د. علي محمد بدير ود. عصام البرزنجي ود. مهدي السلامي, مبادى القانون الإداري, جامعة بغداد,١٩٩٣ ص٤١٥، ومن المبادئ التوجيهية التي تقود الدولة، وبشكل عام الإدارة، هو احترام مبدأ المشروعية (principe de légalité). يجب على الإدارة احترام القواعد العليا بموجب مبدأ التسلسل الهرمي للقواعد. والقاضي الإداري هو الذي يتأكد من أن الإدارة تحترم جميع النصوص الأساسية، وكذلك المبادئ المستقرة في الفقه القضائي الإداري." ينظر في ذلك:

Marc Lecacheux, « L’acte de Gouvernement : un roseau jurisprudentiel qui plie mais ne rompt pas », Village de la Justice, 29 octobre 2025, p. 3.

[٢]د. سامي جمال الدين، أصول القانون الإداري، منشأة المعارف، الإسكندرية سنة ٢٠٠٤, ص٥٦٦.

[٣]محمد علي عمران، القرار الإداري: طبيعته، خصائصه، وآثاره، مجلة العلوم القانونية، كلية القانون، جامعة بغداد، ٢٠١٨، ص ٥٦.

القرارات الإدارية تصدر عن سلطة مخولة قانونيًا، مما يمنحها الشرعية والقدرة على الالتزام. هذا الطابع الرسمي يجعل الأفراد والجهات التنفيذية ملزمين بتطبيقها، ويقلل من الفوضى أثناء الأزمات. على سبيل المثال، عند انتشار وباء معدٍ، يكون لإصدار قرار رسمي بفرض الحجر الصحي أو إغلاق المدارس قوة التنفيذ القانونية، مما يحمي الأرواح ويقلل من انتشار العدوى بشكل أسرع.

٢_ القابلية للتنفيذ

يجب أن تكون القرارات واقعية وقابلة للتطبيق، مع مراعاة الإمكانيات البشرية والمادية والتقنية المتوفرة. القرارات غير القابلة للتنفيذ تضيع الوقت والجهد وتضعف ثقة الموظفين والمجتمع بالمؤسسة. على العكس، القرارات الواقعية، مثل تجهيز فرق طوارئ، توزيع المستلزمات الطبية، أو إنشاء مراكز استقبال مصابين في حالات الطوارئ، تضمن سرعة الاستجابة وتقليل الخسائر البشرية والمادية.

٣_ التأثير على الأفراد والمجتمع

تؤثر القرارات الإدارية بشكل مباشر على الموظفين والمجتمع، سواء من حيث تنظيم السلوكيات، توجيه الموارد، أو استمرارية الخدمات الحيوية. على سبيل المثال، إصدار قرار بإغلاق المدارس أو فرض حظر التجول أثناء وباء يساهم في حماية المجتمع من انتشار العدوى. كما يمكن للقرارات التأثير على مستوى الرضا الوظيفي للموظفين، درجة الانضباط، وكفاءة الأداء المؤسسي، مما يعزز قدرة المؤسسات على مواجهة الكوارث بشكل فعال.

٤_ العوامل المؤثرة على القرار الإداري

عدة عناصر تحدد نوعية القرار ومدى نجاحه في تحقيق أهدافه[١]:

أ_ البيئة الداخلية للمؤسسة: الهيكل التنظيمي، الموارد البشرية المتاحة، والخبرة الإدارية تؤثر على سرعة التنفيذ ودقة الإجراءات.

ب_ البيئة الخارجية: تشمل القوانين، الوضع الاقتصادي، المخاطر البيولوجية والطبيعية المحتملة، والضغوط المجتمعية، حيث تحدد مدى ملاءمة القرار للظروف المحيطة.

ج_ الخبرة والمعرفة: مدى اطلاع صانع القرار على المعلومات الدقيقة، القدرة على تحليل المخاطر، تقييم الفرص، والتخطيط السيناريوي.

د_ الأولوية والضرورة: في الظروف الطارئة، يجب أن تُتخذ القرارات بسرعة مع مراعاة المخاطر، لضمان حماية الأرواح والممتلكات.

وتوضح هذه الخصائص والعوامل أن القرارات الإدارية لا تقتصر على كونها إجراءات تنظيمية فقط، بل ترتبط مباشرة بقدرة المؤسسات على مواجهة المخاطر والكوارث بشكل علمي ومنهجي، وهو ما يقودنا لدراسة دور القرارات الإدارية في إدارة الأزمات والحد من آثار المخاطر على المجتمع والمؤسسات.

---

[١] هند إبراهيم، مصدر سابق، ص٤٤.

المبحث الثاني

دور القرارات الإدارية في مواجهة المخاطر

تلعب القرارات الإدارية دورًا محوريًا في حماية المؤسسات والمجتمع من المخاطر البيولوجية والكوارث الطبيعية، فهي ليست مجرد تعليمات مكتوبة أو خطط على الورق، بل هي الأداة التي تُحوّل السياسات النظرية إلى إجراءات عملية ملموسة، فعندما تقع أزمة صحية أو كارثة طبيعية، يصبح القرار الإداري هو العامل الحاسم الذي يحدد سرعة الاستجابة وحجم الخسائر، أن فهم طبيعة القرارات الإدارية وخصائصها يمنح المؤسسات القدرة على تطبيقها في ثلاث مراحل أساسية: قبل الأزمة، أثناء الأزمة، وبعدها. ففي مرحلة ما قبل الأزمة، تُستخدم القرارات لوضع خطط وقائية، بناء أنظمة إنذار مبكر، وتخصيص الموارد بشكل استباقي. أما أثناء الأزمة، فإن القرارات السريعة تحدد أولويات التدخل، مثل الإخلاء أو العزل الصحي أو توزيع المساعدات، وهي قرارات يجب أن تُتخذ في وقت قصير لكنها تحمل أثرًا طويل المدى. وبعد الأزمة، تتحول القرارات إلى أداة لإدارة التعافي، حيث تُركز على إعادة الإعمار، تقييم الأضرار، ودعم المجتمعات المتضررة، مع استخلاص الدروس لتطوير السياسات المستقبلية، ويهدف هذا المبحث إلى استعراض الآليات المستخدمة في اتخاذ القرارات أثناء الأزمات، وبيان تأثيرها في الوقاية، الاستجابة المبكرة، وإدارة التعافي بعد الكوارث. فالتخطيط والتنظيم والتنسيق بين الجهات المختلفة ليس مجرد عمل إداري، بل هو عملية استراتيجية تضمن الحد من الخسائر البشرية والمادية، وتحافظ على استمرارية الخدمات الحيوية مثل الصحة، التعليم، والمياه، وبذلك يتضح أن القرار الإداري الناجح هو الذي يجمع بين الرؤية الاستراتيجية والقدرة التنفيذية، ويوازن بين سرعة الاستجابة ودقة التخطيط، ليصبح أداة رئيسية في بناء مجتمع قادر على مواجهة المخاطر والتكيف مع التحديات المستقبلية[١], واستنادا لما تقدم سنقسم هذا المبحث الى مطلبين سنتناول في المطلب الاول آليات اتخاذ القرار الإداري في ظروف المخاطر , اما المطلب الثاني فسنتناول من خلاله تأثير القرارات الإدارية في الحد من آثار المخاطر , كما يلي :-

المطلب الأول

آليات اتخاذ القرار الإداري في ظروف المخاطر

في مواجهة المخاطر البيولوجية والكوارث الطبيعية، لا تقتصر فعالية الإدارة على وجود الخطط والسياسات فقط، بل تعتمد بشكل رئيسي على القدرة على اتخاذ القرارات المناسبة في الوقت المناسب. يهدف هذا المطلب إلى دراسة الآليات التي تعتمد عليها المؤسسات والجهات الإدارية عند اتخاذ القرار في ظروف المخاطر، بدءًا من مرحلة التخطيط المسبق، مرورًا بمرحلة الاستجابة الطارئة، وصولًا إلى مرحلة إدارة التعافي بعد الأزمة[٢].

وتوضح دراسة هذا المطلب أن القدرة على اتخاذ القرار ترتبط ارتباطًا مباشرًا بـ تخطيط الأزمات وإعداد السيناريوهات المختلفة، وهو ما سيتم تناوله في الفرع الأول تحت عنوان التخطيط وادارة الازمات، كما ترتبط بفاعلية التنسيق المؤسسي وتوزيع المسؤوليات بين الجهات المعنية، وهو ما سيتم شرحه في الفرع الثاني تحت عنوان التنسيق المؤسسي وتوزيع المسؤوليات، كما يلي:-

---

[١]محمد علي عمران، مصدر سابق، ص ٥٨.

[٢]سامي جمال الدين، مبادئ القانون الإداري، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، مصدر سابق، ص ٧٧.

الفرع الأول

التخطيط وإدارة الأزمات

يُعد التخطيط وإدارة الأزمات حجر الزاوية في فعالية القرارات الإدارية عند مواجهة المخاطر البيولوجية والكوارث الطبيعية، إذ يتيح للمؤسسات والهيئات الحكومية القدرة على التنبؤ بالأحداث المحتملة، تقييم المخاطر، تنظيم الموارد، وتحديد الأولويات قبل وقوع الأزمة، أثناها، وبعدها. التخطيط الفعال لا يقتصر على وضع خطوات إجرائية فقط، بل يشمل أيضًا التحليل الاستراتيجي للمخاطر، تحديد السيناريوهات المختلفة، تجهيز الموارد البشرية والمادية، وتفعيل أنظمة الإنذار المبكر لضمان استجابة سريعة وفعالة[١].

عناصر التخطيط وإدارة الأزمات:

١_ **تحليل المخاطر بشكل شامل:** يهدف إلى دراسة جميع أنواع المخاطر المحتملة سواء كانت بيولوجية، طبيعية، أو بيئية، وتقدير مدى تأثير كل منها على الإنسان، الممتلكات، والخدمات الحيوية. يشمل هذا التحليل تقييم عوامل انتشار المخاطر، احتمالية حدوثها، وأثرها الاجتماعي والاقتصادي. على سبيل المثال، دراسة انتشار الأمراض المعدية مثل الكوليرا أو كوفيد-١٩ تساعد على تحديد المناطق الأكثر عرضة، وبالتالي توجيه الموارد الطبية إليها مسبقًا.

٢_ **وضع السيناريوهات المحتملة**: يتم إعداد سيناريوهات متعددة للتعامل مع الأحداث المختلفة، مثل تفشي وباء مفاجئ، فيضان شديد، أو زلزال. هذه السيناريوهات تتيح لصانع القرار تحديد التدابير المناسبة لكل حالة، وتطوير خطط بديلة للتعامل مع الحالات غير المتوقعة، مما يزيد من مرونة الاستجابة ويقلل من الأخطاء أثناء الأزمات.

٣_ **تجهيز الموارد البشرية والمادية:** يشمل التأكد من جاهزية فرق الطوارئ، المعدات اللازمة، المستلزمات الطبية، والمراكز الميدانية أو المستشفيات الاحتياطية. هذا الإعداد المسبق يضمن سرعة الاستجابة ويقلل من الخسائر البشرية والمادية. في العراق، ساعد تجهيز المستشفيات والمراكز الصحية أثناء جائحة كوفيد-١٩ على استقبال عدد كبير من المصابين، وتوزيع الفرق الطبية بشكل متوازن على المناطق الأكثر تضررًا[٢].

٤_ **استخدام أنظمة الإنذار المبكر:** تعتمد المؤسسات على أدوات التحذير المبكر، مثل برامج رصد الأمراض المعدية، أجهزة قياس منسوب المياه في السدود، أو أنظمة رصد العواصف الترابية، لتوفير

---

[١] ندى ناصر جبر، أهمية التخطيط الاستراتيجي ودوره في إدارة الأزمات، بحث تخرج، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية، ٢٠٢١، ص ٣٤.

[٢]. يلزم القانون (المادة L3131-7 من قانون الصحة العامة) في فرنسا كل مؤسسة صحية بوضع مخطط أبيض (Plan Blanc) يحدد التدابير اللازمة لمواجهة تدفق كبير من المرضى في حالات الطوارئ الصحية. يجب أن يتضمن هذا المخطط توزيع المهام بين الفرق الطبية، وتحديد المعدات والمستلزمات الطبية الضرورية، وآليات استدعاء الموظفين وتعبئة المستشفيات الاحتياطية عند الحاجة." ، راجع في ذلك :
Code de la Santé Publique, Articles L3131-7 et R3131-4, référencés dans ARS Hauts-de-) France

الوقت الكافي لاتخاذ الإجراءات الوقائية قبل تفاقم الأزمات. هذه الأنظمة تساعد على تقليل الفوضى، توجيه الموارد بكفاءة، وحماية الأرواح والممتلكات[١]

٥_ تطوير خطط الاستجابة المترابطة: تشمل تحديد مسؤوليات كل جهة، وضع إجراءات مفصلة للفرق المعنية، وتحديد آليات التواصل بين مختلف المؤسسات، لضمان تكامل الاستجابة وعدم وجود فجوات أثناء الأزمة. التخطيط المتكامل يتيح تقييم الأداء خلال الأزمة وتحسينه بشكل مستمر، مما يزيد من كفاءة الاستجابة ويقلل من الخسائر المحتملة.

اما في العراق[٢]:

أ_ أثناء جائحة كوفيد-١٩، ساعد التخطيط المسبق على تجهيز المستشفيات الميدانية، توزيع فرق الطوارئ، وتطبيق البروتوكولات الصحية، مما قلل من سرعة انتشار العدوى.

ب_ في حالات الفيضانات، مثل فيضانات البصرة وذي قار، ساهمت خطط الطوارئ المجهزة مسبقًا في إخلاء السكان المتضررين بسرعة، توجيه المساعدات إلى المناطق الأكثر حاجة، وحماية البنية التحتية الحيوية مثل المستشفيات والمراكز التعليمية.

الفرع الثاني

التنسيق المؤسسي وتوزيع المسؤوليات

يُعد التنسيق المؤسسي وتحديد المسؤوليات من أهم العناصر التي تضمن فعالية القرارات الإدارية في مواجهة المخاطر البيولوجية والكوارث الطبيعية. فوجود خطط جيدة وفرق مجهزة لا يضمن النجاح إذا لم يكن هناك تنسيق فعال بين الجهات المختلفة، بما يشمل الوزارات، المؤسسات الحكومية، المنظمات غير الحكومية، والسلطات المحلية. وهو ما يقودنا مباشرة إلى استعراض مسؤوليات هذا التنسيق بشكل مفصل، بدءًا من تحديد المسؤوليات بوضوح، مرورًا بتفعيل قنوات الاتصال، التدريب المشترك، واستخدام نظم إدارة المعلومات لضمان استجابة متكاملة وفعّالة[٣].ومن اهم مسؤوليات التنسيق المؤسسي[٤]:

١_ تحديد المسؤوليات بوضوح: يساهم تحديد دور كل جهة بشكل واضح في منع ازدواجية الجهود، تفادي تضارب القرارات، وتسريع عملية الاستجابة. على سبيل المثال، تحديد وزارة الصحة مسؤوليتها في السيطرة على الأوبئة، والدفاع المدني مسؤول عن الإخلاء والإغاثة، يضمن تنفيذ الخطط بسلاسة دون تعطيل أو تضارب.

٢_ تفعيل قنوات الاتصال المستمرة: إنشاء خطوط اتصال مباشرة بين جميع الجهات المعنية يتيح تبادل المعلومات في الوقت الفعلي، متابعة تطورات الأزمة، واتخاذ قرارات سريعة ومرنة. في الأزمات

---

[١]- زهراء جبار، إدارة الأزمات في السياسات العامة: جائحة كورونا في العراق أنموذجاً، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٢٢، ص ٩٧.

[٢]وزارة الصحة العراقية، التقرير الوبائي لجائحة كوفيد-١٩ في العراق (٢٠٢٠–٢٠٢٢) ، مصدر سابق، ص ٣٥.

[٣]أحمد عبد الله حسين، التنسيق المؤسسي في إدارة الكوارث الطبيعية: دراسة تطبيقية على العراق، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، ٢٠١٩، ص ٧٢.

[٤]سعاد عبد الكريم، إدارة الأزمات الصحية في العراق: التنسيق المؤسسي خلال جائحة كوفيد-١٩، مجلة البصرة الطبية، جامعة البصرة، ٢٠٢١، ص. ١١٥.

البيولوجية مثل تفشي كوفيد-١٩، ساعدت قنوات الاتصال المستمرة بين وزارة الصحة والمستشفيات والبلديات على توجيه فرق الطوارئ بسرعة إلى المناطق الأكثر تضررًا.

٣_ التدريب المشترك والتجارب العملية:تدريب الفرق على التعامل مع الأزمات المتزامنة مثل الفيضانات أو الأوبئة، وإجراء تمارين محاكاة (Simulation Exercises) يرفع مستوى الكفاءة ويقلل الأخطاء أثناء الأحداث الحقيقية. هذه التدريبات تساعد على فهم كيفية توزيع المسؤوليات بين مختلف الجهات بشكل عملي[١].

٤_ استخدام نظم إدارة المعلومات: تعتمد المؤسسات على أنظمة رقمية لرصد المخاطر، متابعة تنفيذ الخطط، وتقييم الأداء أثناء الأزمة. تساعد هذه النظم على تحسين سرعة اتخاذ القرار، تنظيم الموارد، وضمان وصول المساعدات والخدمات إلى المناطق الأكثر حاجة.

وأثبتت الدراسات التطبيقية أن التنسيق المؤسسي المبني على تقسيم المسؤوليات بشكل واضح واستخدام نظم المعلومات الحديثة يزيد من فعالية الاستجابة ويقلل الخسائر البشرية والمادية.

ويتضح من هذا الفرع أن فاعلية القرارات الإدارية تعتمد على التنسيق العلمي والتخطيط المنهجي، وهو ما يقودنا إلى دراسة تأثير هذه القرارات في الحد من آثار المخاطر في المطلب الثاني من هذا المبحث، حيث تتحول الاستراتيجيات إلى إجراءات وقائية وعلاجية ملموسة.

المطلب الثاني

تأثير القرارات الإدارية في الحد من آثار المخاطر

تُعد القرارات الإدارية أحد أهم الأدوات التي تحدد مدى قدرة المؤسسات والمجتمع على مواجهة المخاطر البيولوجية والكوارث الطبيعية وتقليل تأثيراتها السلبية. فالخطط والسياسات وحدها لا تكفي، بل تعتمد فعالية الإدارة على سرعة اتخاذ القرار، دقته، وملاءمته للظروف الواقعية، بالإضافة إلى التكامل بين جميع الجهات المعنية[٢].

كما يتضح أن فاعلية القرارات الإدارية لا تعتمد فقط على التخطيط المسبق والتنسيق المؤسسي، بل تشمل أيضًا توجيه الموارد، تنظيم فرق الاستجابة، وضع بروتوكولات دقيقة، وتقييم الأداء أثناء الأزمة وبعدها. وسيتم تفصيل هذه الآليات في فرعي المطلب، حيث سيتناول الفرع الأول الإجراءات الوقائية والاستجابة المبكرة، بينما يركز الفرع الثاني على إدارة التعافي وإعادة البناء بعد الأزمة.

من خلال دراسة هذا المطلب، يمكن فهم كيفية ترجمة القرارات الإدارية إلى إجراءات عملية وفعّالة تقلل من الخسائر البشرية والمادية، وتضمن استمرارية الخدمات الحيوية، وتعزز قدرة المجتمع على الصمود

---

[١]. في إطار مهمة الاستعداد لحالات الطوارئ، تنظم محافظة مارتينيك، بالتعاون مع خدمات الإسعاف والشركاء المحليين، تمرينًا للدفاع المدني يحاكي حادثًا جويًا. يهدف هذا التمرين إلى اختبار تنسيق خدمات الدولة، والجماعات المحلية، والمؤسسات الصحية، وقوات الأمن، بالإضافة إلى مشغلي المطارات في سيناريو كارثة جوية. الأهداف: اختبار إجراءات البحث في حالات تحطم الطائرة، اختبار قدرات وتنسيق الوسائل في حالات التدخل البحري، اختبار التنسيق بين الوسائل البحرية والجوية والبرية، واختبار تنفيذ إدارة تتضمن عددًا كبيرًا من الضحايا. راجع في ذلك :
(Préfecture de la Martinique, "Simulation d'un crash aérien à Saint Pierre : Un exercice de sécurité civile grandeur nature", 27 février 2026)

[٢]د. عبد الغني بسيوني عبد الله ، القانون الإداري ،المعارف للنشر، الإسكندرية، سنة ١٩٩١ ، ص٤٥٤.

أمام المخاطر المختلفة[١]، ويركز هذا المطلب على دراسة تأثير القرارات الإدارية في الحد من آثار المخاطر، من خلال فرعين , نتناول في الفرع الاول الإجراءات الوقائية والاستجابة المبكرة، التي تعمل على تقليل الأضرار قبل وقوعها أو في بدايتها، اما الفرع الثاني فنتناول من خلاله إدارة التعافي وإعادة البناء، التي تضمن استعادة الحياة الطبيعية بعد الأزمة وتقليل الخسائر طويلة المدى. كما يلي :-

الفرع الأول

الإجراءات الوقائية والاستجابة المبكرة

الإجراءات الوقائية والاستجابة المبكرة تركز على القرارات التي تقلل من آثار المخاطر قبل وقوعها أو في بدايتها، وهي ضرورية للحفاظ على الأرواح والممتلكات وضمان استمرارية الخدمات الحيوية، وتتجسد أهم الإجراءات الوقائية والاستجابات المبكرة في مجموعة من التدابير الأساسية، من أبرزها[٢]:

١_ **الإجراءات الوقائية للصحة العامة:** تشمل اتخاذ قرارات مثل حملات التطعيم الشاملة، فرض التباعد الاجتماعي، إلزام ارتداء الكمامات، ورصد المخاطر البيولوجية مبكرًا. تعمل هذه الإجراءات على الحد من انتشار الأمراض المعدية، حماية الفئات الأكثر عرضة للخطر، وتقليل العبء على النظام الصحي، ومن خلال جائحة كوفيد-١٩، ساعدت حملات التطعيم الموسعة والتباعد الاجتماعي على الحد من انتشار الفيروس في المدن الكبيرة مثل بغداد والبصرة.

٢_ **التحكم بالمخاطر الطبيعية:** تشمل القرارات المتعلقة بتقوية البنية التحتية، إنشاء السدود والحواجز، تنظيف مجاري المياه، وتفعيل أنظمة الإنذار المبكر للفيضانات والعواصف الترابية. هذه الإجراءات تقلل من الخسائر الاقتصادية وتحمي الممتلكات والأرواح، واستخدام أنظمة الإنذار المبكر خلال فيضانات البصرة وذي قار ساعد على إخلاء المناطق المهددة قبل وصول المياه، مما قلل من الخسائر البشرية والمادية.

٣_ **التوعية المجتمعية:** تنظيم حملات توعية لتعليم السكان كيفية التصرف أثناء الأزمات البيولوجية والطبيعية، بما في ذلك طرق الإخلاء الآمن وحماية الممتلكات. المجتمعات المتعلمة والمهيأة مسبقًا تكون أكثر قدرة على التكيف مع الأزمات وتقليل الخسائر.

٤_ **تجهيز المراكز الصحية والمستشفيات للطوارئ:** اتخاذ قرارات لضمان تجهيز المستشفيات الميدانية وتوفير المستلزمات الطبية اللازمة، وتوجيه الفرق الطبية بكفاءة، ومن خلال كوفيد-١٩، ساعد تجهيز المستشفيات الميدانية في بغداد والبصرة على استيعاب الأعداد الكبيرة من المصابين، وتقليل الضغط على المستشفيات الرئيسية، ودمج القرارات الوقائية مع أنظمة الإنذار المبكر وفرق الطوارئ المدربة، مثل نموذج (Incident Command System ICS)، أثبت فعاليته عالميًا وعراقيًا في تقليل سرعة انتشار المخاطر، وضمان استجابة سريعة ومنسقة.

---

[١] أحمد عبد الله حسين، مصدر سابق، ص ٧٥.

[٢] د. عبد الباسط حسن عبد المعطي، إدارة الأزمات والكوارث: الأسس النظرية والتطبيقات العملية، دار الفكر العربي، القاهرة، ٢٠١٧، ص ١٤٤.

الفرع الثاني

إدارة التعافي وإعادة البناء

حيث ركز على القرارات التي تضمن استعادة الحياة الطبيعية بعد الأزمة وتقليل الآثار طويلة المدى على المجتمع والمؤسسات[١]، وتتجسد أبرز آليات إدارة التعافي وإعادة البناء في مجموعة من الخطوات الأساسية، من أهمها[٢]:

١_ **تقييم الخسائر وتحديد الاحتياجات:** دراسة الأضرار البشرية والمادية لتوجيه الموارد بشكل دقيق، مثل تقدير الأسر المتضررة، المرافق الصحية، والبنية التحتية التي تحتاج تدخل عاجل.

٢_ **إعادة تشغيل الخدمات الأساسية:** تشمل الكهرباء، المياه، المدارس، والنقل لضمان استقرار الحياة اليومية بعد الكارثة، وتقليل الانقطاع عن الخدمات الحيوية.

٣_ **الدعم النفسي والاجتماعي للمتضررين:** اتخاذ قرارات لإنشاء مراكز دعم نفسي، برامج إعادة تأهيل اجتماعي، ومبادرات لحماية الفئات الضعيفة، حيث أثبتت الدراسات أن الدعم النفسي والاجتماعي يعزز قدرة المجتمع على التعافي بسرعة.

٤_ **مراجعة الخطط وتحسينها:** تقييم أداء القرارات السابقة، تحديد نقاط القوة والضعف، وتطوير استراتيجيات جديدة لتجنب تكرار الأزمات وتحسين جاهزية المؤسسات في المستقبل[٣].

• بعد فيضانات البصرة وذي قار، ساعدت القرارات الإدارية على إعادة تشغيل المدارس والمستشفيات، تنظيم توزيع المساعدات، وتحسين خطط الطوارئ المستقبلية[٤].

• خلال جائحة كوفيد-١٩، ساعدت القرارات التي ركزت على تقييم الأداء وتحديث بروتوكولات المستشفيات في تحسين قدرة النظام الصحي على الاستجابة للأزمات المستقبلية.

---

[١]سعاد عبد الكريم، مصدر سابق، ٢٠٢١، ص ١١٨.

[٣]عبد الفتاح حسن، مصدر سابق، ص ١١٦.

[٤]حسين علي عبد الله، إدارة التعافي وإعادة البناء بعد الكوارث الطبيعية: دراسة حالة العراق، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، ٢٠٢٠، ص١٣٣.

الخاتمة

في ختام بحثنا الموسوم " دور القرارات الادارية في مواجهة المخاطر البيولوجية والكوارث الطبيعية" , وبعد استعراض الموضوع من جوانبه المختلفة توصلنا الى مجموعة من النتائج , تليها جملة من التوصيات

اولا- : النتائج

١. إدارة التعافي وإعادة البناء تُعد المرحلة الأكثر حساسية بعد وقوع الأزمات والكوارث، لأنها تحدد قدرة المجتمع والمؤسسات على استعادة الحياة الطبيعية وتقليل الآثار طويلة المدى. تبدأ هذه المرحلة عادةً بعملية تقييم الخسائر وتحديد الاحتياجات، حيث تقوم الجهات المعنية بدراسة الأضرار البشرية والمادية بشكل دقيق، مثل تقدير عدد الأسر المتضررة، حجم المرافق الصحية المتأثرة، والبنية التحتية التي تحتاج إلى تدخل عاجل. هذا التقييم يتيح توجيه الموارد بشكل علمي ومدروس، ويمنع الهدر أو سوء التوزيع أثناء الأزمة.
٢. يساهم القرار الاداري في إعادة تشغيل الخدمات الأساسية التي تُعتبر العمود الفقري لاستقرار الحياة اليومية. فإعادة الكهرباء والمياه وتشغيل المدارس والمستشفيات وشبكات النقل تمثل أولوية قصوى، لأنها تضمن استمرار الخدمات الحيوية وتقلل من الانقطاع الذي قد يفاقم معاناة السكان. هذه القرارات الإدارية السريعة تساهم في إعادة الثقة بين المجتمع والمؤسسات، وتُظهر قدرة الدولة على الاستجابة الفعّالة.
٣. ولا يقتصر التعافي على الجانب المادي فقط، بل يشمل أيضًا الدعم النفسي والاجتماعي للمتضررين . فالكوارث غالبًا ما تترك آثارًا نفسية عميقة على الأفراد، خصوصًا الفئات الضعيفة مثل الأطفال وكبار السن. لذلك، تُتخذ قرارات بإنشاء مراكز دعم نفسي، إطلاق برامج إعادة تأهيل اجتماعي، وتفعيل مبادرات لحماية الفئات الأكثر هشاشة. وقد أثبتت الدراسات أن هذا الدعم يعزز قدرة المجتمع على التعافي بسرعة ويقلل من الآثار النفسية طويلة الأمد.
٤. إلى جانب ذلك، تُعتبر مراجعة الخطط وتحسينها خطوة محورية في هذه المرحلة. إذ يتم تقييم أداء القرارات السابقة، تحديد نقاط القوة والضعف، وتطوير استراتيجيات جديدة لتجنب تكرار الأزمات وتحسين جاهزية المؤسسات في المستقبل. هذه المراجعة المستمرة تجعل من كل أزمة فرصة للتعلم، وتحوّل التجارب المؤلمة إلى دروس عملية تعزز القدرة المؤسسية على مواجهة المخاطر القادمة.
٥. وتظهر هذه الآليات بشكل واضح. فبعد فيضانات البصرة وذي قار، ساعدت القرارات الإدارية على إعادة تشغيل المدارس والمستشفيات بسرعة، تنظيم توزيع المساعدات الإنسانية، وتحسين خطط الطوارئ المستقبلية. أما خلال جائحة كوفيد-١٩، فقد ساعدت القرارات التي ركزت على تقييم الأداء وتحديث بروتوكولات المستشفيات في تعزيز قدرة النظام الصحي على الاستجابة للأزمات اللاحقة، مما جعل المؤسسات أكثر مرونة في مواجهة التحديات.

التوصيات

١. يوصي البحث بضرورة تطوير التشريعات الإدارية بما يمنح السلطات المختصة صلاحيات واضحة ومحددة لإصدار قرارات وقائية قبل وقوع المخاطر، مع وضع ضوابط قانونية تمنع التعسف وتضمن احترام مبدأ المشروعية.
٢. يُستحسن النص صراحة في القوانين والأنظمة الإدارية على إلزام الجهات المختصة بإجراء تقييم علمي شامل للأضرار بعد الكوارث، واعتماد نتائجه كأساس لإصدار القرارات المتعلقة بتوزيع الموارد وإعادة الإعمار.

٣. يوصى بمنح الإدارة صلاحيات استثنائية مؤقتة في حالات الطوارئ، تُمكّنها من اتخاذ قرارات سريعة لإعادة تشغيل الخدمات الأساسية، مع إخضاع هذه القرارات لاحقًا لرقابة قضائية تضمن التوازن بين الفعالية وحماية الحقوق.
٤. يدعو البحث إلى تبني قرارات إدارية تراعي الجوانب النفسية والاجتماعية للمتضررين، من خلال إلزام الجهات المعنية بإنشاء برامج دعم نفسي واجتماعي كجزء لا يتجزأ من خطط التعافي وإعادة البناء.
٥. يوصى بوضع أطر تنظيمية واضحة تضمن التنسيق بين الوزارات والهيئات المحلية ومنظمات المجتمع المدني، لتفادي تضارب القرارات وتحقيق استجابة إدارية متكاملة وفعّالة.
٦. يؤكد البحث على أهمية إخضاع القرارات الإدارية الصادرة أثناء الأزمات لعمليات تقييم دورية، بهدف رصد أوجه القصور، وتحسين الخطط المستقبلية، وتحويل التجارب السابقة إلى أدوات قانونية عملية لمنع تكرار المخاطر.

المصادر

الكتب العربية

١. أحمد عبد العزيز حسن عبد المعطي. إدارة الأزمات والكوارث: الأسس النظرية والتطبيقات العملية. دار الفكر العربي، القاهرة، ٢٠١٧.
٢. سامي جمال الدين. مبادئ القانون الإداري. دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٩.
٣. د. سامي جمال الدين، أصول القانون الإداري، منشأة المعارف، الإسكندرية، سنة ٢٠٠٤
٤. د. عبد الغني بسيوني عبد الله، القانون الإداري، المعارف للنشر، الإسكندرية،١٩٩١.
٥. د. عبد الفتاح حسن، القانون الإداري: دراسة مقارنة في التنظيم والوظيفة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ٢٠١٨.
٦. د. عبد الباسط حسن عبد المعطي، إدارة الأزمات والكوارث: الأسس النظرية والتطبيقات العملية، دار الفكر العربي، القاهرة، ٢٠١٧.
٧. د. علي محمد بدير ود. عصام البرزنچي ود. مهدي السلامي، مبادى القانون الإداري، جامعة بغداد,١٩٩٣
٨. عبد الله بن محمد الفهد، إدارة الكوارث والأزمات: مدخل نظري وتطبيقي، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، ٢٠١٥، ص٦٧.
٩. محمد صبري محسوب، محمد إبراهيم أرباب. الأخطار والكوارث الطبيعية: الحدث والمواجهة. دار الفكر العربي، القاهرة. سنة ٢٠١٨

الرسائل والاطاريح

١. أحمد عبد الله حسين. التنسيق المؤسسي في إدارة الكوارث الطبيعية: دراسة تطبيقية على العراق. رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، ٢٠١٩.
٢. حسين علي عبد الله. إدارة التعافي وإعادة البناء بعد الكوارث الطبيعية: دراسة حالة العراق. رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، ٢٠٢٠.
٣. زهراء جبار. إدارة الأزمات في السياسات العامة: جائحة كورونا في العراق أنموذجاً. أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٢٢.

البحوث والدوريات

١. سعاد عبد الكريم. "إدارة الأزمات الصحية في العراق: التنسيق المؤسسي خلال جائحة كوفيد-١٩". مجلة البصرة الطبية، جامعة البصرة، ٢٠٢١.
٢. د. علي حسين. "الأسلحة البيولوجية في العراق: مراجعة تاريخية". مجلة العلوم الأمنية العراقية، جامعة النهرين، ٢٠١٩.
٣. محمد علي عمران. "القرار الإداري: طبيعته، خصائصه، وآثاره". مجلة العلوم القانونية، كلية القانون، جامعة بغداد، ٢٠١٨.
٤. ندى ناصر جبر. أهمية التخطيط الاستراتيجي ودوره في إدارة الأزمات. بحث تخرج، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية، ٢٠٢١.

التقارير

١. مركز بحوث البيئة، جامعة الموصل. التنوع البايولوجي في العراق، الموصل، ٢٠١٨.
٢. مكتب الأمم المتحدة لتخفيف مخاطر الكوارث (UNDRR). تقرير الحد من مخاطر الكوارث، جنيف، ٢٠١٦.
٣. وزارة البيئة العراقية. التقرير الوطني الرابع لاتفاقية التنوع البيولوجي، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، بغداد، ٢٠١٠.

الكتب الأجنبية

1. Traité de droit des risques naturels, Cans Chantal, Le Moniteur, 2014.
2. (Préfecture de la Martinique, "Simulation d'un crash aérien à Saint Pierre: Un exercice de sécurité civile grandeur nature.
3. Code de la Santé Publique, Articles L3131-7 et R3131-4, référencés dans ARS Hauts-de-France
4. Marc Lecacheux, « L’acte de Gouvernement : un roseau jurisprudentiel qui plie mais ne rompt pas », Village de la Justice, 29 octobre 2025.